برهوم جرايسي*

عامان على الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية

أحزاب الائتلاف والمعارضة تتنافس على أجندة اليمين المتطرف

قراءة في واقع الخارطة السياسية وتوقعات الانتخابات المقبلة

مقدمة

بعد عامين على الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي جرت يوم ١٧ آذار ٢٠١٧، تجد الأحزاب نفسها أمام سؤال موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، رغم أنه حتى نهاية العام ٢٠١٦، كانت الصورة تشير إلى ثبات واضح للائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتنياهو، على الأقل حتى نهايات العام المقبل ٢٠١٨. على ضوء إقرار الموازنة العامة لعامين، لاستبعاد الضغوط الحزبية عن الحزب الحاكم وزعيمه. إلا أن تفجر قضايا شبهات الفساد، وخضوع نتنياهو لسلسلة تحقيقات، أعاد سؤال موعد الانتخابات المقبلة إلى السطح. ولكن اعتمادا على تجارب السنين، فإن مثل قضايا فساد مثل هذه، تستهلك وقتا طويلا حتى حسم مسألة تقديم لائحة اتهام أو عدمها. ولكن في كل الأحوال فإن التنافس الأبرز في أي انتخابات مقبلة، ومهما كان موعدها، سيكون على أجندة اليمين واليمين الأشد تطرفا.

شهدت السنوات العشرون الأخيرة، على وجه التحديد، شهدت تفجرا لسلسلة كبيرة من قضايا الفساد، التي تورط بها العديد من شخصيات الحكم الإسرائيلي. وقائمة الذين دخلوا السجون ليست قليلة، ومن أبرزهم رئيس الدولة موشيه قصاب، ورئيس الوزراء إيهود أولمرت، ووزير المالية أبراهام هيرشزون، والوزير القوي آرييه درعي، الذي انتظر بعد خروجه من السجن، ١١ عاما للعودة إلى البرلمان، وهو حاليا وزير للداخلية، وتلاه وزير بارز من حزبه "شاس"، شلومو بنيزري. كما دخل السجن خمسة نواب، وآخرون فرضت عليهم عقوبات مخففة، أبقتهم خارج السجون.

في المقابل، هناك من أفلت من أضخم القضايا، وأبرزهم وزير الدفاع حاليا، أفيغدور ليبرمان، الذي استمرت التحقيقات في قضيته

* صحافي وكاتب سياسي من الناصرة.

قرابة عشر سنوات، لتنتهي بلائحة اتهام إدارية هامشية، بعد أن جرى الحديث عن واحدة من أكبر قضايا فساد الحكم، التي عرفتها إسرائيل. ومن قبله فلت من الملاحقة رئيس الوزراء الأسبق أريئيل شارون، الذي سقط في أوج التحقيقات ضده، في غيبوبة دامت سبع سنوات، حتى موته. ونضيف إلى كل هذا، أن التحقيقات في شبهات الفساد لاحقت العديد من الوزراء، وأيضا رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، ولكن هذه القضايا كانت تغلق لعدم كفاية الأدلة.

وفي متابعة لكل واحدة من القضايا، من حيث حجم الشبهات التي كانت تعلن بداية، وشكل التحقيقات والقرار الأخير بشأنها، سنرى اختلافا واضحا في سير عمليات التحقيق، وأن الوقت الذي استغرق حتى اتخاذ القرار، مرتبط أكثر بقوة الشخص السياسية، بما في ذلك البيئة السياسية العامة. والنموذج الأبرز في هذا، هو شكل التعامل مع ملف ليبرمان، القوي المتغلغل في أروقة السلطة، وأولمرت رئيس الوزراء الأضعف الذي عرفته إسرائيل.

اعتمادا على ما سبق، واستنادا إلى الظروف القائمة، وتشعب شبهات الفساد ضد نتنياهو، ويضاف إلى هذا تغيير أنظمة العلاقة بين الشرطة وجهاز النيابة، وصولا إلى المستشار القضائي للحكومة، فإن التقدير هو أن قرار الاتهام أو عدمه، بما يتعلق بقضايا نتنياهو سيأخذ وقتا طويلا، طالما لم تظهر قضايا أخرى تقلب الكثير من المعادلات.

وبناء على ما تقدم، فإننا لا نرى الأحزاب تسارع لترتيب أوراقها الانتخابية تمهيدا لانتخابات محتملة. ويبقى أحد السيناريوهات المطروحة، هو أن يسارع نتنياهو لحل حكومته، وطلب انتخابات مبكرة، كي يوقف عملية التحقيقات، ولكن هذا يبقى في إطار سيناريو ضعيف، ولكنه وارد، لدى من اعترف في شهر كانون الثاني من العام الجاري ٢٠١٧، بأنه قرر حل حكومته السابقة، في خريف العام ٢٠١٤، كي يمنع استمرار تشريع قانون كان من شأنه أن يوجه ضربة قاصمة لصحيفة "يسرائيل هيوم" اليومية المجانية، المجنّدة كليا لشخص نتنياهو.

وبمعزل عن قضايا فساد نتنياهو، نحاول هنا رسم المشهد السياسي، بعد عامين على الانتخابات، على مستوى الأحزاب والاصطفافات الحزبية.

انتخابات ٢٠١٥

حينما نتحدث عن ١٢٠ مقعدا، فإن كل عامل صغير، وكل جزئية قد تُحدث تحولات في النتائج النهائية، وهذا حدث مرارا

فاجأت الانتخابات ١٧ آذار ٢٠١٥، جميع الأحزاب، بما فيها حزب "الليكود"، حينما قرر زعيمه بنيامين نتنياهو قبل خمسة أشهر من ذلك الموعد حل الحكومة، والتوجه إلى انتخابات مبكرة، دون أن تظهر أي أزمة جدية، كتلك التي شهدناها تؤدي إلى حل الحكومات على مرّ السنين. وكان نتنياهو يقود، في حينه، حكومة متماسكة، مقارنة مع العديد من الحكومات السابقة، وخاصة ابتداء من العام ١٩٩٦، ولاحقا، وهي الفترة التي شهدت أقل معدل لعمر الحكومة، والولايات البرلمانية، باستثناء حكومة نتنياهو الثانية التي استمرت أربع سنوات، من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣.

ويومها طرحت الكثير من الافتراضات التي جعلت نتنياهو يُقدم على تلك الخطوة. وقليل منها تحدث عن أن قرار نتنياهو كان بناء على رفضه لمشروع قانون أقرته الهيئة العامة للكنيست بالقراءة التمهيدية، بغير إرادته، واخترق التأييد الائتلاف الحاكم بقوة، بما في ذلك حزب الليكود. وهو القانون الذي كان من شأنه أن يفرض قيودا على توزيع الصحف اليومية المجانية، وعلى قدرة الأجانب الذين لا يحملون الجنسية الإسرائيلية، على امتلاك وسيلة إعلام إسرائيلية، مثل الثري الأميركي اليهودي شلدون إدلسون، وصحيفته المناصرة لنتنياهو "يسرائيل هيوم".

وللحقيقة لم يتبن الكثيرون تلك الفرضية، حتى اعترف بها نتنياهو في مطلع العام الجاري ٢٠١٧، في محاولة للدفاع عن نفسه في واحدة من شبهات الفساد ضده، وهي التي تبين أنه كان يفاوض صاحب الأسهم الأكبر في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، مالكها الفعلي، أرنون موزيس، كي تصبح صحيفته مؤيدة أكثر لنتنياهو، مقابل تمرير قانون يقيد "يسرائيل هيوم"، التي باتت منذ سنوات تقتطع حصة كبيرة من ميزانيات الدعايات التجارية في الصحافة الورقية، وأدت إلى انهيار صحف أخرى.

وقد لعبت في انتخابات ٢٠١٥، سلسلة من العوامل في تغيير الاصطفافات، وحجم الكتل النيابية، مقارنة مع انتخابات ٢٠١٣. من أبرزها رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪، وكان تعديل القانون هذا يستهدف أساسا الكتل الناشطة في الشارع الفلسطيني، إلا أنه انعكس على اصطفافات أخرى. ففي ما يتعلق بالكتل الثلاث التي كانت قائمة في الدورة السابقة، فقد تحالفت ضمن "القائمة المشتركة"، التي حظيت بأصوات ٩٢٪ من الشارع الفلسطيني، وحصلت على ١٣ مقعدا، بدلا من ١١ مجتمعة في الدورة السابقة.

كذلك، فرضت هذه النسبة على حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، التحالف مع حزب "العمل" ضمن "المعسكر الصهيوني"، وهو أيضا حقق ٢٤ مقعدا، مقابل ٢١ مقعدا للحزبين في الانتخابات التي سبقت. وبالإمكان القول، إن نسبة الحسم منعت انشقاقا في تحالف أحزاب المستوطنين، "البيت اليهودي"، الذي كان قائما من قبل، رغم أن هذا التحالف خسر ٤ مقاعد من قوته، لأسباب نأتي عليها هنا.

وقد أدى رفع نسبة الحسم إلى عدم احتساب ما يقارب ٧٪ من أصوات الناخبين، التي حصلت عليها قوائم لم تجتز نسبة الحسم، أكبرها قائمة "ياحد" لليمين الأشد تطرفا، التي حصلت على ٣٪ من الأصوات. وحينما نتحدث عن ١٢٠ مقعدا، فإن كل عامل صغير، وكل جزئية قد تُحدث تحولات في النتائج النهائية، الأمر الذي حدث مرارا.

وفي المجمل العام، بالإمكان القول، إنه الرغم من القفزات الكبيرة في عدد من نتائج الكتل النيابية، إلا أن التغيرات بقيت أساسا داخل المعسكر الواحد. وهذا ما جرى داخل معسكر اليمين المتشدد مع أحزاب المتدينين المتزمتين "الحريديم". وأيضا داخل ما يتم وصفه إسرائيليا "معسكر الوسط"، رغم أنه معسكر يميني في توجهاته، حينما نتحدث عن حزبي "العمل" و"يوجد مستقبل".

فحزب "الليكود"، حصل على ٣٠ مقعدا، مضيفا له ١٠ مقاعد، عن انتخابات ٢٠١٣، التي خاضها مع "يسرائيل بيتينو"، وحصلا معا على ٣١ مقعدا. وفاجأت نتيجة "الليكود" الحلبة السياسية، إذ إن الغالبية الساحقة جدا من استطلاعات الراي، منحت الليكود ما بين ٢١ إلى ٢٤ مقعدا، على الأكثر. وجاء قسم من هذه الزيادة على حساب تحالف أحزاب المستوطنين.

أما على مستوى ما سنسميها "الأحزاب العائمة"، التي ظهرت فجأة وجرفت مئات آلاف الأصوات وعددا كبيرا من المقاعد، فقد رأينا حزب "يوجد مستقبل"، الذي نشأ عشية انتخابات ٢٠١٣ وحصل حينها على ١٩ مقعدا، فقد هبط إلى مستوى ١١ مقعدا. في حين أن "الحزب العائم" الجديد، "كلنا"، بزعامة من بات وزيرا للمالية، موشيه كحلون، وتأسس عشية انتخابات ٢٠١٥، فقد حصل على ١٠ مقاعد، القسم الأكبر منها جاءت من "يوجد مستقبل".

الولاية البرلمانية في عامين

ذروة التشريعات العنصرية والقمعية والاستيطانية

كما ذكر، فإنه حتى مع ظهور شبهات الفساد ضد نتنياهو، تشهد الحكومة حتى كتابة هذا التقرير، استقرارا، وانسجاما سياسيا، مع بعض الاستثناءات الهامشية، مثل محاولات تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، الشد أكثر في حبال اليمين الأشد تطرفا، وخاصة في سياسة الاستيطان، رغم أن التطرف في حزب "الليكود" ينافس، وأحيانا عديدة يتجاوز التطرف في كتلة "البيت اليهودي". وفي خلفية ممارسات "البيت اليهودي"، التنافس الحاد بينه وبين الليكود على المصوتين في المستوطنين، إذ نجح الليكود في الانتخابات الأخيرة في محاصرة ولجم "البيت اليهودي" في المستوطنات والقدس المحتلة.

وترتكز الحكومة على قاعدة ائتلافية من ٦٦ مقعدا، مقابل ٥٤ مقعدا لمعارضة غير متجانسة، ومتناحرة إلى حد كبير، ليس فقط بين كتلتي "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل" من جهة، وبين "القائمة المشتركة" من جهة أخرى، بل أيضا بقدر كبير بين الكتلتين الأوليين.

وتتميز الولاية البرلمانية الحالية، منذ مطلع ايار ٢٠١٥ وحتى الآن، بكثافة غير مسبوقة في سن القوانين العنصرية والمناقضة لأسس الديمقراطية والحريات، وأيضا القوانين الهادفة إلى تكريس الاحتلال ودعم المستوطنات. وحسب التوقعات، فإنه حتى نهاية الدورة الشتوية ٢٠١٧، (نهاية آذار)، يكون الكنيست قد أقر رسميا أكثر من ١٧ قانونا بالقراءة النهائية، وهم فعليا ٢٠ قانونا، إذ تم دمج ثلاثة منها في قوانين أخرى. ومن باب المقارنة، أقر الكنيست في الولاية البرلمانية الـ ١٧ (٢٠٠٦– ٢٠٠٩) نهائيا ٦ قوانين من صنف هذه القوانين. وفي الولاية الـ ١٨ (٢٠٠٩– ٢٠١٣) أقر الكنيست ٨ قوانين.

أما على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، فإن إسرائيل تشهد حالة استقرار واضح، بنسبة بطالة صفرية، حينما يجري الحديث عن ٤,٧٪ في العام ٢٠١٦. ونسبة نمو متوقعة تلامس ٤٪. والأهم في معطيات الاقتصاد، ما هي عليه بين اليهود وحدهم. فنسبة البطالة بينهم تقل عن ٣٪، وفي غالبيتها بطالة عابرة، لأشخاص يتنقلون بين أماكن عمل. ونسبة الفقر بين اليهود وحدهم، تقل عن ١٠٪، من دون المتدينين المتزمتين "الحريديم"، الذين يعيشون حياة تقشفية إرادية. وبين اليهود الأشكناز وحدهم، تقل نسبة الفقر عن ٨٪، وهي معدلات شبيهة بمعدلات أوروبية. بينما تتراوح البطالة بين العرب ما بين ١٣٪ إلى ١٥٪، والفقر ٥٤٪.

وهذه معطيات مهمة، كي نستنتج أنه ليس متوقعا رؤية أي قلاقل في الشارع الإسرائيلي، على خلفية قضايا اقتصادية اجتماعية، وهذا أيضا يساهم في استقرار الحكومة، رغم أنه لم تسقط أي حكومة إسرائيلية خلال سبعة عقود، على خلفية اقتصادية اجتماعية.

المشهد الحزبي

الليكود

بغياب نتنياهو عن الواجهة السياسية، كحالة افتراضية على خلفية شبهات الفساد، فإن كل الاسماء في الليكود، أو من يجلسون جانبا وقد يعودون، يفتقرون "للنجومية السياسية"

تتكاثر الأسئلة في حزب "الليكود" حول مصير الحزب في

الانتخابات المقبلة، على ضوء سلسلة شبهات الفساد، التي تحوم حول نتنياهو، واحتمالات تقديمه للمحاكمة، حتى قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة. ما سيعني نزول نتنياهو عن المسرح السياسي. ولكن حتى لو أن القرار النهائي بشأن تقديمه للمحاكمة لن يصدر قبل الانتخابات المقبلة، فإن نتنياهو خسر، منذ الآن، من شعبيته، وسيخسر أكثر في ما لو خاض الانتخابات على رأس حزبه، إذ سوف تطغى قضايا الفساد على حملته، وهذا سيكون أيضا، حتى لو تم إغلاق جميع الملفات ضده، بادعاء عدم كفاية الأدلة، إذ إن علامات السؤال ستبقى تحوم حوله في هذه الحالة الافتراضية.

سيغرق الليكود في حال غياب نتنياهو عن رئاسته في أزمة زعامة، كتلك الغارق فيها حزب "العمل" منذ سنين طويلة. فقد ظهر نتنياهو رئيسا للحزب، إبان وجود شخصيات قيادية قديمة في الحزب، استمرارا لحركة "حيروت" المؤسسة لحزب "الليكود"، أبرزهم أريئيل شارون، ودافيد ليفي، وغيرهم أسماء كثيرة. وهذا ساعده على تثبيت قواعده في الحزب. إلى جانب أن نتنياهو نجح فور وصوله إلى رئاسة الحزب، بمعرفة الأدوات الجديدة التي باتت تتمدد في أروقة الحكم أكثر من ذي قبل، وتلعب من وراء الكواليس دورا مركزيا في الحلبة السياسية: حيتان المال، ومنهم أسماء عالقة في شبهات الفساد ضد نتنياهو.

ولذا لم يكن صدفة أنه في العام ٢٠٠٥، حينما بادر رئيس "الليكود" السابق أريئيل شارون إلى الانشقاق، أن يكون نتنياهو الخيار الأوحد لرئاسة الحزب. ولكن هذا لم يكفه، بل خاض نتنياهو حملة "تطهير" خفيّة في الحزب، إن جاز التعبير، بدأت بإضعاف واستبعاد كل من يفكر في منافسته، وكان أولهم سلفان شالوم، الذي وجد نفسه، رويدا رويدا، خارج الحلبة كليا، وتلاه غدعون ساعر، وموشيه يعلون، والقائمة تطول.

وبموازاة ذلك، عمل نتنياهو على تصفية التيار الايديولوجي العتيق في الحزب، الذي هو استمرار لحزب "حيروت"، وكان يصطدم في أحيان عديدة مع نهج نتنياهو المنفلت في الحزب والسياسة العامة. ولتنفيذ هذه المهمة، استند نتنياهو كثيرا إلى معسكر المستوطنين، الذي يسيطر على الحزب منذ النصف الثاني من سنوات التسعين، ويشكل وزنا كبيرا في انتخابات الهيئات ومرشحي الحزب للانتخابات البرلمانية، بمن فيهم رئيس الحزب.

وفي رئاسة نتنياهو لليكود، في سنوات التسعين، ولكن خاصة منذ العام ٢٠٠٥، انتقل الحزب كليا، من حزب يميني أيديولوجي متشدد، ولكن واضح المعالم، إلى حزب يميني متطرف منفلت إلى أقصى الحدود، وباستفحال مستمر، للنمط الذي تتميز به عصابات المستوطنين. ولهذا فإن أتباع حركة "حيروت" الذين باتوا خارج الحزب، أو خارج دائرة منتخبيه، باستثناء النائب بنيامين بيغين، يتهمون نتنياهو بأنه انتزع الحزب من فكره الأيديولوجي، ووضعه في مسار، يقود المشروع الصهيوني: إسرائيل، إلى متاهات.

فرغم رفض تيار "حيروت" قيام دولة فلسطينية على أي بقعة كانت في فلسطين التاريخية، إلا أنه يتمسك برؤية زئيف جابوتينسكي، الذي قام على أساسها حزب "حيروت"، وهو حزب تأسس في العام ١٩٤٨، بزعامة مناحيم بيغين، امتدادا لعصابتي "إيتسل" و"إرغون" الصهيونيتين الارهابيتين. كان هذا التيار يتمسك "بمنح حقوق مدنية لأبناء الأقليات في أرض إسرائيل"، ولكن ليست حقوقا قومية. فعلى الرغم من أن هذا التيار حينما كان في قيادة حكومات الليكود، اتبع سياسة التمييز العنصري التي كانت قائمة من قبل، إلا أننا رأيناه يعترض على الكثير من القوانين العنصرية الشرسة التي شهدها الكنيست، بشكل خاص في السنوات الـ ١٢ الأخيرة.

ويتمثل القلق الأكبر لدى التيار الايديولوجي، من أن نتنياهو "سرق الحزب" ليكون تحت تأثير جهات خارجية، وبشكل يضمن له البقاء في الحكم، دون سقف زمني، إلى أن انهالت شبهات الفساد، التي وضعت الحزب أمام أسئلة استفهام، إن لم تكن متاهة.

والأمر التالي، هو أن أداء نتنياهو يضع المجتمعات اليهودية الناشطة في أوطانها، في خانة حرجة، أمام الرأي العام الذي تعيش فيه. وهم يعتقدون أن الكثير من السياسات والقوانين العنصرية، لا تحتاجها إسرائيل كي تثبّت حكمها. فعلى سبيل المثال، أصر النائب بنيامين بيغين، الوحيد المتبقي من هذا التيار في الكتلة البرلمانية، على التصويت ضد قانون نهب الأراضي الفلسطينية الخاصة في الضفة، أو ما يسمى لدى الاحتلال "قانون التسوية"، في ست عمليات تصويت في الكنيست. كذلك فإن هذا التيار، كالكثير من المنظمات اليهودية في العالم، يعترض على نية نتنياهو واليمين المتشدد، إقرار قانون "دولة القومية"، لما يتضمنه انعكاسات على اليهود أنفسهم، ويعيد من جديد سؤال: "من هو اليهودي".

خلقت عمليات التصفية المتعددة، التي أقدم عليها نتنياهو خلال السنوات الماضية، بما فيها العام الماضي، مجموعة "مهزومين"، من الذين يتوعدون نتنياهو، وينوون منافسته في الحلبة السياسية. وقد انشغلت وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي منذ ربيع العام الماضي ٢٠١٥، ببورصة الأسماء التي من شأنها أن تتآلف في حزب واحد، لمواجهة نتنياهو وحزبه، بعد ظهور عدد من القادة العسكريين والأمنيين، ومعهم رئيس الوزراء الأسبق إيهود باراك، في حملة انتقادات متشعبة.

وسجلت هذه الحملة قفزة كبيرة، بعد أن أقرر نتنياهو إقالة وزير الدفاع موشيه يعلون، وهو من كان رئيس أركان للجيش، ليحل محله أفيغدور ليبرمان، عديم التجربة العسكرية، مقابل أن يثبّت نتنياهو قاعدته الائتلافية، ولكن اتضح لاحقا أن بين نتنياهو ويعلون الكثير من الخلافات، منها ما قد يكون مرتبطا بصفقة غواصات عسكرية، تقف في مركز واحدة من شبهات الفساد ضد نتنياهو.

ولكن تلك الأسماء لا يوجد بينها أي تجانس ، وتفتقر إلى "النجومية السياسية"، سطع اسم كل واحد منها، في ظل الأزمة التي قادت إلى خروجها من الحلبة السياسية، وغابت بسرعة عن نتائج استطلاعات الرأي. وفي الآونة الأخيرة، بات حديث عن اندماج بعض الأسماء في أحزاب قائمة، من بينهم يعلون ذاته.

واستطلاعات الرأي تشير في غالبيتها إلى أن حزب "الليكود" سيفقد عددا من مقاعده، ولكنه سيبقى الحزب الأول، باستثناء استطلاع أو اثنين، منحا الصدارة لحزب "يوجد مستقبل". علما أن كل هذه الاستطلاعات تجري في ظل أزمات كهذه أو تلك، تمر على الحكومة أو على نتنياهو.

والجانب الذي من شأنه أن يقلق حزب "الليكود"، هو أنه بغياب نتنياهو عن الواجهة السياسية، كحالة افتراضية على خلفية شبهات الفساد، فإن كل الاسماء في الليكود، أو من يجلسون جانبا وقد يعودون، يفتقرون "للنجومية السياسية" التي يتمتع بها نتنياهو، وبعضهم تنحصر شعبيته لدى الجمهور الأشد تطرفا، وهذا ما قد يؤثر على نتيجة الحزب ومكانته.

حزب "العمل" و"المعسكر الصهيوني"

حزب "العمل" لم يستثمر القفزة الانتخابية التي حققها، بل جنح أكثر نحو أجندة اليمين المتشدد، في ما يتعلق بحل الصراع

بعد سنوات طويلة من التراجع المستمر في قوته الانتخابية، حقق حزب "العمل" في انتخابات ٢٠١٥، قفزة كبيرة في تمثيله البرلماني المباشر، وأيضا في قوة الكتلة البرلمانية التحالفية، التي شكلها عشية الانتخابات مع حزب "الحركة"، بزعامة تسيبي ليفني. إذ حققت الكتلة ٢٤ مقعدا، بزيادة ٣ مقاعد عن القوة المجتمعة للحزبين في الانتخابات التي سبقت في العام ٢٠١٣. وكانت حصة حزب "العمل" ١٩ مقعدا، بعد أن كان يتمثل في الدورة التي سبقت بـ ١٥ مقعدا. وهذه النتيجة الأعلى التي حصل عليها خلال ١٢ عاما، شهدت ٥ جولات انتخابية.

وحينما نتكلم عن حزب "العمل"، فإن الحديث يجري عن الحزب المؤسس للكيان الإسرائيلي، وكثير من التطورات في هذا الحزب وتقلباته العديدة، كانت انعكاسا مباشرا للتطورات في الشارع الإسرائيلي، والعكس صحيح. وبالإمكان القول، إن هذا الحزب يواجه منذ غياب القيادة التقليدية التاريخية عن زعامة الحزب في العام ١٩٩٦ ، أزمة زعامة كبيرة، فحتى العام ٢٠١٤، تناوب على رئاسة الحزب ثمانية رؤساء، في ١٠ رئاسات، آخرهم إسحق هيرتسوغ، الذي ما يزال في منصبه. ومن بينهم من لم يصمد لأكثر من بضعة أشهر، أو لم يتمم عاما واحدا.

ولكن حزب "العمل" لم يستثمر القفزة التي حققها في الانتخابات الأخيرة، كي يظهر كحزب بديل للحزب الحاكم، "الليكود"، وبشكل خاص في الأجندة السياسية الطاغية، والتي تنعكس بشكل خاص في موجة القوانين العنصرية، وتلك الهادفة إلى تثبيت الاحتلال وتعزيز الاستيطان. ووجدناه متواطئا، وحتى مبادرا لقوانين كهذه، خلال الولاية البرلمانية الجارية، بينما معارضته تنحصر أساسا في تلك القوانين التي تثير بشكل خاص الاعتراضات الأوروبية.

وبدأ التحول الأبرز في حزب "العمل" بخطاب رئيسه الحالي إسحق هيرتسوغ، في الشهر الأخير من العام ٢٠١٥، وهو ما تحوّل إلى برنامج الحزب الجديد، في الشهر التالي، الأول من العام ٢٠١٦ . إذ تبنى الحزب برنامجا سياسيا، يرتكز على انفصال أحادي الجانب عن المناطق الواقعة تحت السلطة الفلسطينية، على أن يكون الجدار هو الحدود، وتثبيت واقع انتشار جيش الاحتلال في الضفة، وعند كافة المعابر الخارجية. ما يعني تحويل الضفة إلى كانتونات مغلقة، بأكثر مما هي عليه اليوم، وهو المشروع الذي طرحه حزب "الليكود" في النصف الثاني من سنوات التسعين، وأيضا حزب "يسرائيل بيتينو" بزعامة أفيغدور ليبرمان. ثم يضيف حزب "العمل" أنه بعد مرحلة غير محددة، يكون المجال مفتوحا للتفاوض حول "حل الدولتين".

وقد أعاد هيرتسوغ صياغة هذه الخطة في مقال له نشره في صحيفة "هآرتس"، يوم ٢٣ شباط ٢٠١٧، وأسماها "النقاط العشر"، إذ أضاف للخطة التي تبناها حزبه، الجانب الاقليمي، والسعي إلى اتفاق إقليمي داعم. كما أنه بموجب "النقاط العشر"، فإن دولة فلسطينية لن تقام قبل عشر سنوات، من يوم تبني خطته. وفي كل الأحوال فإن الاحتلال يواصل السيطرة على الكتل الاستيطانية وكامل القدس المحتلة، بعد عزل أحياء فلسطينية كبرى في الضواحي، وأن لا حديث عن حق عودة المهجّرين الفلسطينيين الى وطنهم.

ويتخلى حزب "العمل" بذلك عن تبنيه ما يسمى "مشروع بيل كلينتون"، الذي طرحه في خريف العام ٢٠٠٠. علما أن الحزب لم يسع لهذا المشروع في كل الحكومات التي شارك فيها بعد ذلك العام، إن كان شريكا لحزب "الليكود" أو لحزب "كديما". وبموازاة ذلك

أطلق هيرتسوغ خطابا يمينيا عنصريا، ومن أبرز تلك الصياغات، "علينا التوقف عن الظهور وكأننا نحب العرب".

وفي المقابل، فإن زعيمة حزب "الحركة" تسيبي ليفني، الشريكة في "المعسكر الصهيوني"، لم تجاهر بموقف واضح من مخطط حزب "العمل"، وحافظت على الخط السياسي القائل إن أداء نتنياهو السياسي يقود إلى محاصرة إسرائيل في الساحة الدولية، دون أن تطرح بديلا واضحا لهذه المرحلة، سوى التمسك بالعموميات، والتحذير من "الدولة الواحدة".

على المستوى الداخلي في الحزبين، ما زال حزب "العمل" يغوص في أزمة القيادة التي يعاني منها. وقيادة هيرتسوغ، كانت قيادة "اللا مفر"، أمام من نافسها قبل ثلاث سنوات، شيلي يحيموفيتش، التي تولت زعامة الحزب لأقل من عامين. ويشهد الحزب منافسة واسعة على رئاسته، كثرت فيها الاسماء، ولكن تغيب عنها "النجومية السياسية"، التي تلعب دورا في مدى شعبية الحزب.

والأسماء المطروحة حاليا، إلى جانب هيرتسوغ، النائب اريئيل مرغليت، الذي دخل إلى الكنيست لأول مرة في العام ٢٠١٣، ورئيس الحزب الأسبق، النائب العائد إلى الحزب عمير بيرتس، كما أن اسم يحيموفيتش ما يزال يدور في الفلك. في حين تقول تقارير صحفية، إن الرئيس الأسبق إيهود باراك، الذي قاد انشقاقا في الحزب في مطلع العام ٢٠١١، بدأ يدور في فلك الحزب، إلا أنه لا توجد أصوات تدعوه للعودة والمنافسة على رئاسة الحزب. وكل هذه الأسماء، تغيب عنها النجومية، ومنها أسماء جرّبها الشارع والحزب، وكان فشلها ذريعا، لنقل الحزب إلى مرحلة أقوى.

أما حزب "الحركة"، الذي أسسته تسيبي ليفني عشية انتخابات ٢٠١٣، بعد انشقاقها عن حزب "كديما"، فهو غير ملموس ميدانيا. ويتلخص حضوره السياسي بشخص ليفني لا أكثر، وهناك شك كبير في ما إذا كان الاسم وحده قادرا على أن يستقطب القوة البرلمانية التي يحظى بها حاليا، ٥ مقاعد، من أصل ٢٤ مقعدا، في كتلة "المعسكر الصهيوني"، وهذا سؤال مطروح داخل حزب "العمل". ولكن ما من شك أن ليفني تحقق قيمة زائدة لحزب "العمل" في الشارع، ويبقى السؤال: كم حجمها؟

ولكن ظهرت أنباء تتحدث عن أن السكرتير العام للأمم المتحدة عرض على ليفني تبوء منصب أحد مساعديه في الأمم المتحدة، رغم أن جهات عدة في العالم، فلسطينية وأخرى مناصرة للقضية الفلسطينية، تلاحقها قضائيا، على جرائم الحرب التي اقترفتها الحكومات التي شغلت فيها مناصب متعددة. وفي حال تم تعيينها في منصب كهذا، فإن هذا يعني غيابها الكلي عن الحلبة السياسية، ومعها حزبها ككل.

وتنعكس أزمة حزب "العمل" في استطلاعات الرأي، التي تتنبأ كلّها بانهيار تحالف "المعسكر الصهيوني"، إلى أكثر من النصف، من ٩ مقاعد، إلى ١٣ مقعدا في "أحسن الأحوال". والمستفيد الأكبر من هذا الانهيار، حزب "يوجد مستقبل". ولكن من السابق لأوانه الاعتقاد بأن هذا هو مصير هذا التحالف، الذي سيعني الضربة القاصمة وغير المسبوقة لحزب "العمل". إذ ما زال الحزب يمتلك تنظيما واضحا، وقواعد ما تزال قادرة على العمل ميدانيا، ولكن في كل الأحوال تبقى الاستطلاعات مؤشرا.

أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي" و"ياحد"

استطلاعات الرأي لا تتعامل مع القائمة التي لم تجتز نسبة الحسم، والتي تمثل الجمهور الأشد تطرفا بين المستوطنين، وحصلت على ٣٪، ولهذا فإن نتائج الاستطلاعات تبقى منقوصة في ما يخص "البيت اليهودي"

يشكّل "البيت اليهودي" تحالفا بين عدة أحزاب، أولها حزب "المفدال" باسمه الجديد، وتحالف "هئيحود هليئومي"، الذي هو أيضا تحالف لحزبين أو ثلاثة، من الأحزاب التي انفصلت في سنوات مضت، عن حزب "المفدال". وتحالف "البيت اليهودي" هو العنوان الأكبر للتيار الديني الصهيوني. هذا التيار الذي عرف في سنوات سابقة، تيارات سياسية متعددة، أبرزها تيار ليبرالي، ذي توجهات سلامية نسبية، انشق عن "المفدال"، وشكل حزب "ميماد" الذي تلاشى لاحقا، فيما بات التيار الذي يمثله هامشيا جدا، في التيار الديني ككل.

ومع السنين، تحول التيار الديني الصهيوني ليكون الجسم السياسي الفاعل الأقوى في المستوطنات والقدس المحتلة. والتفاعل السياسي في المستوطنات ينعكس على الغالبية الساحقة جدا من هذا التيار الديني داخل إسرائيل. ولتوضيح الصورة أكثر، فإن "البيت اليهودي" حصل في انتخابات ٢٠١٥ على ما يلامس ٦٢ ألف صوت من مستوطنات الضفة والقدس المحتلة، وهذا شكل ما يلامس ٢٢٪ من إجمالي أصوات التحالف الذي حصل على ثمانية مقاعد، من بينهم ٦ مستوطنين، ٥ من مستوطنات صغيرة في الضفة، وسادسهم في القدس المحتلة منذ العام ١٩٦٧. ومن باب الدقة، فإن المستوطن السادس انضم إلى الكتلة لاحقا بعد استقالة نائب من تل أبيب.

وعلى الرغم مما نراه من تطرف شرس في هذا التحالف، الذي يسعى إلى سريان ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على كامل الضفة، إلا أنه يمتنع عن ضم الحزب المنبثق عن حركة "كاخ"

الارهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، بينها الولايات المتحدة الأميركية، وشكليا في إسرائيل. فعناصر هذا الحزب أنشأوا حركة باسم بديل وبذات الأفكار والقالب، وكانوا في الكنيست لولاية كاملة، الدورة الـ ١٨. وتقدّر قوته بمقعدين، بعد انضمام حركة صغيرة يتزعمها النائب السابق المستوطن آرييه إلداد، بموجب نتائج انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥.

وتحالف هذا الحزب في انتخابات ٢٠١٥ مع المنشق عن حركة "شاس"، الوزير السابق إيلي يشاي، وأطلق على التحالف اسم "ياحد". وحصل على ما يزيد عن ١٢٥ ألف صوت، ونسبة تلامس ٣٪ من اجمالي الأصوات الصحيحة، مبتعدا بـ ١١ صوتا عن عدد الأصوات المطلوبة لاجتياز نسبة الحسم. وهذه قوة لا يمكن الاستهانة بها. وفي حساب افتراضي أجريناه، لغرض هذه المقالة، فلو دخل هذا التحالف إلى الكنيست، لتغيرت حسابات المقعد الواحد، وحينها، ما كان بنيامين نتنياهو قادرا على تشكيل حكومته في المرحلة الأولى، من دون انضمام حزب أفيغدور ليبرمان، "يسرائيل بيتينو"، إذ كان "الليكود" سيخسر مقعدا برلمانيا، ومقعدا آخر من حزب "كولانو" بزعامة من بات وزيرا للمالية موشيه كحلون. فيما سيخسر "المعسكر الصهيوني" وكتلة "ميرتس" مقعدا لكل منهما.

وهذه أكثر من كونها مسألة حسابية افتراضية، بل هي واقع قد نشهده في الانتخابات المقبلة، في حال حافظ تحالف "ياحد" على ذاته، وقد ينجح في اجتياز نسبة الحسم، على وقع تزايد التطرف الاستيطاني الدموي في الضفة. وعلى الرغم مما نراه من تطرف في الحكومة الحالية، إلا أن في تحالف "ياحد" عناصر لا يستطيع حتى أشد المتطرفين في حكومة نتنياهو، وأولهم "البيت اليهودي" التعايش معها. ليس بسبب عدائهم الدموي ضد الفلسطينيين، بل لأن هذه حركة متمردة حتى على القيادات الأبرز لدى المستوطنين، وبضمنهم الزعامة الدينية.

وتمنح استطلاعات الرأي "البيت اليهودي" زيادة في قوته في الانتخابات المقبلة، وتعيده إلى مستوى ١٢ مقعدا، التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٣. وكانت الخسارة الأبرز "للبيت اليهودي"، في المدن الكبرى التي شهدت في صيف العام ٢٠١١، حملة احتجاجات شعبية ضد كلفة المعيشة. وكان "البيت اليهودي"، من الأحزاب التي ركبت على موجة تلك الاحتجاجات، ورفع شعارات كثيرة تغازل قواعد تلك الحملة، وسرعان ما انقلب عليها من خلال مشاركته في حكومة بنيامين نتنياهو، التي تشكلت بعد الانتخابات واتبعت سياسة اقتصادية صقرية شديدة. وهذا استنتاج تبين في بحث "الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥"، الذي أجراه كاتب المقال هذا، في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" – رام الله.

ولكن يبقى المنافس الأكبر لتحالف "البيت اليهودي"، هو حزب "الليكود" الذي يتزايد التطرف في صفوفه، وفي كتلته البرلمانية، بدءا من رئيسه بنيامين نتنياهو، فالليكود حصل على كم أصوات أكبر من المستوطنات، من دون القدس ومستوطنات المتدينين المتزمتين "الحريديم"، منها ما هو على حساب "البيت اليهودي".

وفي الخلاصة، فإنه استنادا إلى سلسلة من استطلاعات الرأي، فإن "البيت اليهودي" سيحقق زيادة، ولكن طالما أن استطلاعات الرأي ترتكز فقط على الكتل البرلمانية التي اجتازت نسبة الحسم، دون الأخذ بعين الاعتبار قائمة "ياحد"، فإنها استطلاعات تبقى منقوصة من حيث واقعيتها، خاصة وأننا نتكلم عن برلمان من ١٢٠ مقعدا، وكل مقعد متحرك قد ينعكس على مجمل التركيبة البرلمانية والاصطفافات فيها.

الأحزاب العائمة "يوجد مستقبل" و"كلنا"

يسبح الحزبان "يوجد مستقبل" و"كلنا" في بحر الأصوات العائمة، لجمهور "الوسط" الذي لا يجد عنوانا سياسيا له لدى الأحزاب التقليدية، وهو في ذات الوقت ليس على قناعة كلية بهذين الحزبين، ولهذا نرى التقلبات السريعة في نتيجتيهما في الانتخابات والاستطلاعات

تميزت الخارطة السياسية الإسرائيلية في العقود الثلاثة الأخيرة، بشكل أكبر عما سبق، بظهور الأحزاب العابرة، أو ما يمكن تسميتها "أحزاب الفقاعة"، التي تظهر فجأة في واحدة من الانتخابات، ولربما تصمد لولاية برلمانية أخرى، ثم تختفي، وغالبا يكون الحزب في محوره شخص واحد. وقد كسر هذه المعادلة حزب "يسرائيل بيتينو"، الذي هو عمليا حزب الشخص الواحد.

وفي انتخابات ٢٠١٣، ظهر حزب "يش عتيد" (يوجد مستقبل) بزعامة الصحفي يائير لبيد، ونجل الصحفي والوزير الأسبق يوسيف لبيد، الذي خاض التجربة ذاتها في حزب "شينوي"، في العام ١٩٩٩، وكان حزبا مركزيا في حكومة أريئيل شارون الثانية، مطلع ٢٠٠٣– نهاية ٢٠٠٥. فقد حصل "يوجد مستقبل" في ٢٠١٣ على ١٩ مقعدا، مفاجئا لكل استطلاعات الرأي، إذ ركب هذا الحزب على موجة الاحتجاجات الشعبية ضد كلفة الحياة، التي اندلعت لبضعة اسابيع في صيف العام ٢٠١١. كما ربح هذا الحزب الجديد من هالة إعلامية كبيرة، وضعته في خانة ما يسمى "الوسط السياسي"، ما جعله يلجم الزيادة التي كانت متوقعة لحزب "العمل" ويتجاوزه في النتيجة النهائية.

وفي انتخابات ٢٠١٥، خسر "يوجد مستقبل" ٤٠٪ من قوته البرلمانية، وكانت ولاية برلمانية دامت أقل من ٢٠ شهرا، بين جولتي انتخابات، كافية لتكبده هذه الخسارة، إذ انقلب هذا الحزب، وبالأساس رئيسه لبيد، على كل شعاراته الاجتماعية التي أطلقها في العام ٢٠١٣. في حين ظهر لبيد، على حقيقته اليمينية المتشددة، وهذا برز أيضا في علاقته المميزة مع زعيم تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي"، نفتالي بينيت.

واتجهت حصة كبيرة من القوة التي خسرها "يوجد مستقبل"، إلى الحزب الجديد الذي نشأ عشية انتخابات ٢٠١٥، حزب "كولانو" (كلنا) بزعامة المنشق عن حزب "الليكود" موشيه كحلون، الذي بات وزيرا للمالية. وهذا استنتاج يبرز في مدن منطقة تل أبيب الكبرى، التي كانت مركز الاحتجاجات في ٢٠١١. واستفاد كحلون أيضا كيائير لبيد، من الهالة الإعلامية التي أحاطته في الحملة الانتخابية. وأيضا في حالته تم وضع حزبه في خانة "الاعتدال"، مع الكثير من الشعارات ذات الطابع الاجتماعي. خاصة وأن كحلون معروف كمن وصل إلى السياسة من أحياء الفقر اليهودية الشرقية. ولكن تم التستر كثيرا على علاقاته المتشعبة مع حيتان المال. وحصل حزب "كلنا" على ١٠ مقاعد.

وذات السيناريو الذي شهدناه بعد انتخابات ٢٠١٣، تكرر بعد ٢٠١٥، مع وزير المالية موشيه كحلون، الذي جلس على مقعد سلفه لبيد، وهو أيضا يخوض حاليا سياسة اقتصادية صقرية، فيها الكثير من التسهيلات لحيتان المال، وتقليص الضرائب على الشركات، مقابل استمرار تقليص الخدمات الاجتماعية. إلى جانب أن "كلنا" يتأكد أنه لا أقل من أي حزب يميني متشدد في حكومة بنيامين نتنياهو، ونوابه في صدارة التشريعات العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. استنادا إلى رصد هذه الشريحة من القوانين، الذي يجريه مركز "مدار".

وما كان في الولاية البرلمانية السابقة، بات اليوم مكررا. فاستطلاعات الرأي تعيد لحزب "يوجد مستقبل" المعارض، عددا كبيرا من المقاعد، وحتى هناك من يتوقع أن يحتل المرتبة الاولى، وهذا أيضا على حساب حزب "كلنا" وزعيمه كحلون. كما على حساب انهيار مفترض لتحالف "المعسكر الصهيوني".

وهذه التقلبات الكبيرة بين هذين الحزبين: "يوجد مستقبل" و"كلنا"، يقودنا إلى استنتاج أن هذين الحزبين يرتكزان على جمهور واسع، لا يجد عنوانا سياسيا له في الأحزاب التقليدية، ليتحول إلى جمهور "أصوات عائمة"، واقع تحت تأثير وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي تغيب عنها الاستقلالية، إذ أن أقواها مملوكة لحيتان المال، وأجنداتهم الاقتصادية وبالتالي السياسية.

والخاسر الأكبر من هذه الظاهرة، التي ستتعمق، كما تشير الاستطلاعات، في الانتخابات المقبلة، حزب "العمل". وهذا يبرز في معاقل أصوات هذين الحزبين، خاصة منطقة تل ابيب الكبرى.

وعلى الرغم من المشهد شبه الثابت في استطلاعات الأشهر الأخيرة، فإنه من السابق لأوانه حسم قوة هذين الحزبين، لأن الكثير من العوامل ستؤثر على نتيجتيهما، ومن بينها دخول "لاعبين" جدد إلى اللعبة الانتخابية، خاصة من الشخصيات التي استبعدها نتنياهو من الحزب والحكومة، اضافة إلى أسماء عسكرية بارزة، تتداولها وسائل الإعلام. إلا أن يائير لبيد، بدأ يتصرف في الآونة الأخيرة، كمن هو أقوى منافس على تولي رئاسة الحكومة المقبلة.

حزب ليبرمان "يسرائيل بيتينو"

يتقن ليبرمان القفز على الألواح العائمة في النهر السياسي الهائج، ليضمن بقاءه في الواجهة، محطما معادلات "أحزاب الرجل الواحد"

يُسجل حزب أفيغدور ليبرمان ذروة من حيث عدد سنوات حزبه "يسرائيل بيتينو"، بصفته حزب "الرجل الواحد"، لا مكانة للهيئات فيه، وهو صاحب القرار الحاسم. فقد أنشأ ليبرمان هذا الحزب في العام ١٩٩٩. وارتكز على قاعدة المهاجرين الجدد من دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذين شكلوا في ذلك العام ١٥٪ من ذوي حق التصويت، بمعنى ما يعادل ١٨ مقعدا.

وخاض ليبرمان الانتخابات في العام ١٩٩٩ كحزب مستقل، وحصل على ٤ مقاعد، وفي العام ٢٠٠٣ متحالفا مع أحزاب مستوطنين، وحصلت الكتلة مجتمعة على ٧ مقاعد، وكانت تعد خسارة. وفي العام ٢٠٠٦، سجل الحزب الذروة الأولى بحصوله على ١١ مقعدا، وبتقارب أصوات كبير لحزب "الليكود، الذي انهار في ذلك العام إلى ١٢ مقعدا.

وكانت الذروة الثانية التي سجلها ليبرمان في العام ٢٠٠٩، حينما فاز بـ ١٥ مقعدا، متجاوزا حزب "العمل" التاريخي، الذي انهار في ذلك العام إلى ١٣ مقعدا. إلا أنه على أبواب انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، شعر ليبرمان باحتمال تلقيه ضربة، على خلفية التحقيقات ضده في شبهات الفساد الخطيرة، التي لم تطف حينها على السطح كفاية، فشكّل تحالفا مع حزب "الليكود"، الذي سعى زعيمه بنيامين نتنياهو لضمان أكبر كتلة برلمانية، تضمن له تكليفا فوريا لتشكيل الحكومة.

وخاض هذا التحالف انتخابات ٢٠١٣ على قاعدة ٤٢ مقعدا مشتركا، إلا أن التحالف سجل هبوطا حادا، وحصل على ٣١ مقعدا،

من بينهم ١١ مقعدا لحزب ليبرمان. أما في الانتخابات الأخيرة في آذار ٢٠١٥، فقد انهار ليبرمان إلى ٦ مقاعد، وهذا أيضا انعكاس لقضية الفساد الكبرى التي تورط بها، رغم أنه خرج منها "سالما"، إن جاز التعبير، وسط بحر من علامات السؤال، حول شكل تعامل النيابة مع قضيته. ولكن القضية الأكبر التي أثرت على نتيجته، كانت تورط عشرات المحسوبين على الحزب في قضية فساد متشعبة، تفجرت في أوج الحملة الانتخابية.

في كل الحكومات التي شارك فيها ليبرمان، كان يبحث عن مكانته، ساعيا إلى أن يكون مركز قوة، إما من خلال حقيبة تسند اليه مع صلاحيات واسعة، أو أن تكون كتلته "بيضة قبان" للحكومة. وفي حكومة بنيامين نتنياهو قبل الحالية (٢٠١٣– ٢٠١٥) كان ليبرمان وزيرا للخارجية وضمن كتلة "الليكود– يسرائيل بيتينو"، ولكنه كان بيضة قبان. وكان ليبرمان شريكا في سلسلة تشريعات هدفت إلى تقليص ميزانيات جمهور المتدينين المتزمتين "الحريديم"، وكتلتيهم "شاس" و"يهدوت هتوراة"، إلى جانب تشريع قانون يفرض الخدمة العسكرية على شبان الحريديم، باستثناء قلة قليلة.

بعد الانتخابات الأخيرة، وأمام التوزيعة البرلمانية، وجد ليبرمان أنه سيكون مجرد كتلة "مكملة" للائتلاف، وليس "بيضة قبان". كما أن الائتلاف ضم كتلتي الحريديم، وبات واضحا أنهم سيلزمون الحكومة بالتراجع عن سلسلة القرارات والقوانين التي ضربت جمهورهم ماليا، وأيضا في ما يتعلق بتجنيد الشبان. ولذا قرر ليبرمان أن يبقى خارج الحكومة، على الرغم من أنه كان سيحصل على حقيبة الخارجية، رغم ما ظهر في حينه من "مشاكسات" بينه وبين نتنياهو.

وبقي ليبرمان في صفوف المعارضة لمدة ١٣ شهرا، إلا أنه في ذات الوقت كان داعما للحكومة في كل القوانين ذات الطابع العنصري والداعم للاحتلال والاستيطان. وبرز هذا الدعم إما بمغادرة جلسات التصويت، لغرض اتساع الفجوة بين المعارضة والحكومة ذات الأغلبية الهشة من ٦١ نائبا مقابل ٥٩ نائبا، أو بالتصويت الداعم مباشرة للقانون.

سعى ليبرمان في الأشهر الأولى بعد الانتخابات، إلى إعادة ترتيب أوراقه وأولوياته الانتخابية، باحثا عن جمهور مصوتين جديد، فجمهور "المهاجرين الجدد"، بعد عقدين وثلاثة عقود على هجرتهم، باتوا ينخرطون في السياسة العامة، على الرغم من أنهم ما زالوا مجتمعا منفصلا بقدر كبير عن الجمهور الإسرائيلي الواسع، يحافظ على تقاليده ولغته بالأساس.

وبدأ ليبرمان يفحص امكانية استنهاض الجمهور اليميني المتشدد المناهض للمتدينين المتزمتين "الحريديم"، باعتبار الحريديم "جمهورا ابتزازيا للخزينة العامة لا يشارك في العبء العسكري". وكما يبدو فإن ليبرمان لم يجد التجاوب الواسع مع هذا الجمهور، الذي حمل في ما مضى كتلتين كبيرتين إلى الكنيست. وكانت المفاجأة للساحة السياسية، بقبول نتنياهو إسناد حقيبة الدفاع لليبرمان، بعد الإطاحة بالوزير من الليكود موشيه يعلون، الذي بدأ الخلاف بينه وبين نتنياهو، حينما شعر الأخير بأن يعلون قد ينافسه على زعامة الحزب.

أثبت ليبرمان خلال السنوات الـ ١٨ لوجوده في البرلمان، أنه يجيد القفز على الألواح العائمة، حتى في النهر الهائج، ليقفز من ضفة إلى أخرى. واستطلاعات الرأي تبشره بأنه باق في الكنيست في الانتخابات المقبلة، ولربما يضيف لحزبه مقعدا أو مقعدين، للمقاعد الستة التي حظي بها في الانتخابات الأخيرة، وخسر واحدا منها بانشقاق النائبة أورلي ليفي عنه لدى انضمامه إلى الحكومة. ولكن ليس هذا ما يطمح له ليبرمان بل لأكثر؛ لذا، فإن مسألة تحالفاته تبقى واردة، لضمان قوة أكبر في الانتخابات المقبلة، وليعود إلى مكانة "بيضة القبان" لأي حكومة تنشأ.

الحريديم
"شاس" و"يهدوت هتوراة"

بعد التحولات الكثيرة التي شهدها جمهور المتدينين المتزمتين "الحريديم"، وبضمنها انجرافهم نحو السياسة اليمينية المتشددة، فإنهم على يقين بأن لا ثبات لأي حكومة يمينية من دونهم، وعلى هذا الأساس يعرفون كيف يجبون الثمن

تلقت حركة "شاس" للمتدينين المتزمتين "الحريديم" من اليهود الشرقيين، ضربة جدية في انتخابات ٢٠١٥، افقدته ٤ مقاعد، وباتت مع ٧ مقاعد في الكنيست، وهذه النتيجة الأدنى للحركة منذ العام ١٩٩٢، التي عرفت نتيجة ١٧ مقعدا في العام ١٩٩٩، إلا أن نتيجتها في الانتخابات البرلمانية المتتالية، تراوحت ما بين ١٠ إلى ١٢ مقعدا. أما تحالف أحزاب "الحريديم"، من اليهود الغربيين "الأشكناز"، "يهدوت هتوراة"، فقد خسر في تلك الانتخابات مقعدا واحد، وبات مع ٦ مقاعد.

وقد تأثرت "شاس"، من عاملين مركزيين، الأول انشقاق الوزير السابق إيلي يشاي، مع عدد من رجال الدين في حركة "شاس"، ليشكل مع أتباع حركة "كاخ" الإرهابية تحالفا انتخابيا أطلقوا عليه اسم "ياحد" ولامست قوته ما يعادل ٤ مقاعد، إلا أنه لم يدخل الكنيست، كونه ابتعد عن نسبة الحسم ببضعة آلاف الأصوات. وحسب تقديرات، تستند إلى فحص أجريناه، لنتائج هذا التحالف

الأشد تطرفا، في إطار بحث "الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥، فإن "ياحد" اقتنص من "شاس" مقعدين برلمانيين (شرح أوسع عن ياحد في بند "أحزاب المستوطنين"؟.

أما المقعدين الآخرين، فقد خسرتهما "شاس" لصالح حزب "كولانو" بزعامة من بات وزيرا للمالية، موشيه كحلون، اليهودي الشرقي. وكانت الخسارة واضحة في بلدات ومراكز تجمع اليهود الشرقيين في البلاد.

أما "يهدوت هتوراة"، فقد خسرت المقعد، نتيجة لقرار طائفة صغيرة مقاطعة الانتخابات بسبب عدم رضاها من توزيع الموارد في "يهدوت هتوراة"، في حين أن جمهورا محدودا، انتقل من "يهدوت هتوراة" إلى تحالف "ياحد".

لقد شهد جمهور "الحريديم" في السنوات العشرين الأخيرة، تحولات كثيرة، من أبرزها ارتفاع متواصل وبوتيرة عالية، لنسبتهم من بين إجمالي السكان، واليهود خاصة، بفعل التكاثر الطبيعي الحاد. ولكن التحولات الأخرى المهمة، هو أن هذا الجمهور وقياداته الروحية المتعددة لطوائفه، انتقلت من هامش السياسية، إلى معمعانها. فمثلا نذكر أنه حتى مطلع سنوات التسعين، لم يكن "الحريديم" جزءا من الجدل السياسي حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكانت مصالحهم الآنية تحكم مواقفهم. فحركة "شاس" دعمت اتفاقيات أوسلو. في حين أن "يهدوت هتوراة" التي كانت في المعارضة كانت تغادر جلسات التصويت مقابل صفقات مالية تبرمها مع حكومة إسحق رابين. كما امتنع الحريديم عن الانخراط في المشروع الاستيطاني في الضفة المحتلة.

أما اليوم، فإن هذا الجمهور غارق في يمينيته، وهو صاحب أكبر مستوطنتين في الضفة المحتلة، وحسب التقديرات بات "الحريديم" يشكلون ٤٠٪ من المستوطنين في المستوطنات من دون القدس. وأساس استيطانهم في محيط القدس. إذ قبلوا بإغراء حصولهم على "تجمعات سكانية" خاصة بهم وحدهم، يطبقون فيها شرائعهم المشددة جدا. وبعد هذه التحولات الكثيرة أيقن "الحريديم"، أن لا ثبات لأي حكومة يمينية من دونهم، وعلى هذا الأساس يعرفون كيف يجبون الثمن.

وترتكز قوة "الحريديم" البرلمانية على عاملين اثنين بارزين. أولهما: نسبة التكاثر الطبيعي الهائلة لدى هذا الجمهور، الذي حسب تقديرات بحثية فإنه يشكل قرابة ١٣٪ من إجمالي السكان، وقرابة ١٦٪ من إجمالي اليهود الإسرائيليين. خاصة حينما نتحدث عن نسبة تكاثر سنوية ٣,٨٪، مقابل ٢,٨٪ لدى التيار الديني الصهيوني، وحوالي ١,٤٪ لدى جمهور العلمانيين.

أما العامل الثاني، فهو موقع الحزبين في الحكومة أو خارجها، في الولاية البرلمانية التي تسبق الانتخابات، بمعنى حينما يكون لهذين الحزبين حقائب وزارية ذات صلة بالميدان، فإن هذا ينعكس "ايجابا" على قوتهما في الانتخابات. وحاليا تتولى "شاس" حقيبة الداخلية، بينما "يهدوت هتوراة" حقيبة "الصحة". والقصد هنا أن الحزبين يستثمران هذه الحقائب لتحقيق مكاسب انتخابية.

وتتوقع استطلاعات الرأي جمودا في قوة الحزبين، إلا أن التجربة علمت أن نتائج هذين الحزبين مفاجئة تقريبا. وعلى الأغلب فإن الاستطلاعات تطرح نتيجة تقديرية. كما أن هذه الاستطلاعات تتجاهل مصير المقاعد الاربعة التي حصلت عليها قائمة "ياحد" ولم تجتز نسبة الحسم. ولذا فإن التقدير أن تحقق "شاس" و"يهدوت هتوراة" زيادة ملموسة في الانتخابات المقبلة، ولكنها ستكون على حساب أحزاب اليمين المتحالفة في حكومة بنيامين نتنياهو الحالية.

ميرتس

تواجه حركة ميرتس التي تشكلت في العام ١٩٩٢ من ثلاثة أحزاب، أزمة مستمرة منذ انتخابات العام ٢٠٠٣، حين هبطت إلى ٦ مقاعد، بدلا من تراوحها ما بين ١٠ إلى ١٢ في السنوات العشر التي سبقت. وبعد ذلك تراوحت نتائجها ما بين ٣ إلى ٥ مقاعد. وتجد ميرتس نفسها محاصرة في شارع يستشرس في الأجواء اليمينية المتطرفة، في حين أن ما يسمى بـ "الوسط" يغازل أكثر مواقف اليمين المتشددة. ولكن حركة ميرتس تأثرت بشكل خاص من حالة الاحباط السياسي لدى الجمهور الذي يميل للتصويت لها. وهذا انعكس منذ العام ٢٠٠٣ في هبوط نسبة التصويت في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية إلى ما بين ٦٤٪ وحتى ٧١٪ في الشارع اليهودي. ولكن في منطقة تل أبيب، مؤشر العلمانية واليسار الصهيوني، فإن نسب التصويت تراوحت ما بين ٥١٪ إلى ٥٥٪.

فقد تمسكت حركة ميرتس، بأقصى ما يمكن لليسار الصهيوني أن يصل اليه في المواقف السياسية، وبشكل خاص من القضية الفلسطينية وانهاء احتلال مناطق ١٩٦٧. فهذه الحركة مناهضة للاستيطان، وتدعو إلى قيام دولة فلسطينية على خطوط ١٩٦٧، مع ترتيب خاص في القدس، ولاحقا دعت إلى تبادل للأراضي مقابل الكتل الاستيطانية الكبرى، مع إخلاء الصغرى. ولكنها تعارض حق عودة اللاجئين، وتوافق على عودة رمزية.

والجانب الآخر، فإن ميرتس تتمسك بمواقف ليبرالية واسعة على المستوى الحياة الفردية، وتحرر المجتمع من قوانين الإكراه الديني، وهي عنوان أكبر لجمهور المثليين، وغيرها من القضايا، التي تشكّل حاجزا بينها وبين الجمهور المحافظ نوعا ما، حتى لو كان لهذا الجمهور مواقف سياسية تقبل بمواقف ميرتس.

في الانتخابات الأخيرة، التي جرت في آذار ٢٠١٥، تضررت "ميرتس" من تحالف حزب "العمل" مع حزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني في كتلة "المعسكر الصهيوني". فقد فقدت الحركة مقعدا برلمانيا، وكادت تفقد آخر، لولا اتفاق فائض الأصوات مع تحالف "المعسكر الصهيوني"، الذي أبقاها عند ٥ مقاعد. وتقول استطلاعات الرأي، إن "ميرتس" قد تحافظ على قوتها، أو تضيف مقعدا أو اثنين لها في الانتخابات المقبلة، وفق الظروف القائمة، وهذا سيكون على حساب "المعسكر الصهيوني"، الذي يواجه أزمة جدية في استطلاعات الرأي.

القائمة المشتركة

تشكلت القائمة المشتركة، تمهيدا للانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٥، من الكتل الثلاث التي تمثل الشارع العربي أساسا: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، والحركة العربية للتغيير، التي كانت متحالفة مع الحركة الاسلامية في الدورة السابقة.

لم تكن ولادة القائمة المشتركة أمرا سهلا، إلا أن رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٣,٢٥٪، لعب دورا في حسم إخراج القائمة إلى النور، فاستقبلتها الجماهير بحرارة نسبيا، وحصلت على ٨٨٪ من إجمالي أصوات المواطنين العرب. ولكن في حسابات أخرى، فإن القائمة المشتركة حصلت على أكثر من ٩٢٪ من معاقل الكتل الثلاث، وهناك بلدات وصلت فيها نسبة التصويت للقائمة إلى ٩٩٪. وبموازاة ذلك ارتفعت نسبة التصويت بين العرب، إلى ما يزيد عن ٦٢٪، وكان هذا سببا لتحريض بنيامين نتنياهو جمهور مصوتي اليمين للخروج إلى صناديق الاقتراع: "لأن العرب بجماهيرهم يتدفقون إلى صناديق الاقتراع"، وهو التصريح العنصري الذي لاقى إدانات عالمية، وصلت إلى البيت الابيض في واشنطن.

وحصلت القائمة على ١٣ مقعدا، بزيادة مقعدين عن قوة الكتل الثلاث مجتمعة، وباتت الكتلة الثالثة في الكنيست، وهذا جعلها تحقق مكتسبات برلمانية مهمة، مثل عضوية كافة لجان الكنيست، باستثناء لجنة الخارجية والأمن.

حاليا، فإن كل الشركاء يؤكدون حرصهم على بقاء القائمة المشتركة في الانتخابات المقبلة، وهذا مطلب غالبية الجمهور. إلا أن هناك سيناريوهات تتحدث عن احتمال خفض نسبة الحسم بقرار الائتلاف، سعيا لضرب القائمة المشتركة، وتحفيز مركباتها على الانشقاق. في حين يتحدث آخرون عن استثمار جهات لخلافات قائمة داخل القائمة، لغرض خوض الانتخابات في قائمتين.

استنتاجات

- كل الأحزاب التي تدور في فلك الحكومة، أو التي لها احتمال أن تشارك في أي حكومة مقبلة، إما أن أجندتها يمينية متشددة، أو أنها تطلق شعارات فضفاضة أقل وطأة من خطاب اليميني المتشدد، ولكنها في امتحان التطبيق تتناغم مع أجندة اليمين المتشدد.
- غياب القائد البارز في حال اضطرار نتنياهو النزول عن المسرح السياسي؛ فكل ما هو مطروح ليس مقنعا، ما سيزيد حالة التشرذم والتخبط في أي تركيبة برلمانية تفرزها الانتخابات المقبلة.
- القضية في أي انتخابات مقبلة، كما في السابقات، ليست الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد، بل فرص تشكيل الحكومة الجديدة. فكل استطلاعات الرأي، تمنح أكبر قائمتين مجتمعتين، ٤٦ مقعدا كأقصى حد. في حين أن ١٨ مقعدا، هم خارج حسابات كل ائتلاف مفترض، وهي مقاعد قائمتي "المشتركة" و"ميرتس". بمعنى أن الحديث عن شكل توزيع المقاعد الـ ٥٦ المتبقية، وهي في غالبيتها لليمين المتشدد والمتدينين المتزمتين، الذين سيحسمون شكل الحكومة المقبلة. وهذا ما يجعل الاستنتاج، أن كل حكومة مقبلة ستكون، كالحالية، تحت سطوة اليمين المتشدد والحريديم.

الهوامش

- نتائج الانتخابات البرلمانية الـ ٢٠، آذار ٢٠١٥
- نتائج الانتخابات البرلمانية الـ ١٩، كانون الثاني ٢٠١٣.
- بحث: الخارطة السياسية في المستوطنات ٢٠١٣– ٢٠١٥، الصادر عن مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"– تشرين الأول ٢٠١٥.
- رصد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال في الكنيست الـ ٢٠، في مركز "مدار".
- نتائج استطلاعات الرأي التي تنشر تباعا. من بينها:
http://rotter.net/forum/scoops1/372002.shtml
http://news.walla.co.il/item/3031027
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/857/748.html
- خطة إسحق هيرتسوغ التي أسماها "النقاط العشر"
http://www.haaretz.co.il/opinions/1.3881166